



تخريج أبي علي الفارسي في كتابه: «الحُجَّة» لقراءات الغلط في: كتاب "السبعة في القراءات" لابن مجاهد: دراسة وصفية تحليلية

In "al-Hojja", Abu-Ali al-Farisi's Documentation of the Mistaken Readings in Ibn
Mujahid's "The Seven Readings":an analytical-descriptive study

محمد أبو فنون (*)

جامعة الخليل ، فلسطين

mohammadf@hebron.edu

تاريخ الإيداع: 2020/06/25 تاريخ القبول: 2020/09/25 تاريخ النشر: 2021/04/30

الملخص:

ما لفت الانتباه في " كتاب السبعة في القراءات " لابن مجاهد تكرار لفظ "الغلط" في ثنايا كتابه، فقد غلط عدداً من قراءات القراء السبعة، ولم يشير إلى سبب الغلط صراحة، وعند التأمل فيها، والبحث عن مكنونها في كتاب: "الحُجَّة" لأبي علي الفارسي، وجدت ما يشفي الغليل بخصوص قراءات الغلط ؛ إذ إن ابن مجاهد كان دقيقاً في حكمه، ولم يطلق لفظ الغلط على بعض قراءات القراء إلا بعد دراية وتمحيص ؛ وهو الذي اختار سبعة قراء من بين عدد كبير من القراء يعد ترحاله وتنقله في البيئات المختلفة، وكان تغليظه لقراءات عدد من القراء السبعة مبنياً على معايير ارتضاها لنفسه في قبول القراءة أو رفضها وهي: صحّة السند، ومطابقة رسم المصحف، وموافقة العربية ولو بوجه، لذلك لم يخرج تخريج أبي علي لقراءات الغلط عن واحد أو أكثر من المعايير التي سار عليها ابن مجاهد، فجاء البحث في قسمين : الأول : الغلط في الرواية، والثاني: مطابقة رسم المصحف وموافقة العربية ولو بوجه.

الكلمات الدالة:

تخريج، الفارسي، الحُجَّة، القراء السبعة، الغلط، مجاهد.

Abstract:

The repetition of the term "Ghalatt" (mistake) in Ibn Mujahid's "The Seven Readings Book" – variant linguistic recitations of Glorious Quran, aroused my interest to explore the reasons behind faulting some of these readings while

(*) المؤلف المرسل: أبو فنون محمد mohammadf@hebron.edu



outwardly verifying none of the mistakes. So, I pursued close examination and exploring the issue of such readings and perfectly discovered the satisfying answer in al-Farisi's "al-Hojja" (The Argument), in which he reveals that Ibn Mujahid is crucially right in his judgment with regard to the mistaken readings among the seven linguistic recitations.

In that, he based all judgments to fault some readings on scrutiny and thorough reasoning. Upon his long term of scientific expedition in a variety of linguistic environments, he only chose seven out of a considerable amount of readings. Indeed, he faults recitations of some reciters due to restricted criteria including; righteous narration, identical Quran inscription and consistency with Arabic grammar in one aspect at least. And so, Ibn al-Farisi's documentation of "GhalṬ" readings violates neither of Ibn Mujahid's criteria. Subsequently, this paper is divided into two sections; mistaken narration and identically Quran inscription in addition to consistency with Arabic grammar in one aspect at least.

Key Words:

al-Farisi's Documentation, "al-Hojja" book, The seven reciters, "GhalṬ" (mistake), Ibn Mujahid.

المقدمة:

تناول هذا البحث تخريج أبي علي الفارسي في كتابه: "الحُجّة" لقراءات الغلط في: "كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد"، حيث وصف سبب الغلط اعتماداً على ما جاء في "كتاب السبعة في القراءات" لابن مجاهد، واعتماداً على المعايير المعتمدة عند ابن مجاهد، وضمن معرفته في علم القراءات، وخاصة أنه الذي شرح علل القراءات السبعة وبين عللها، وحدد الغلط في الرواية وما يتوافق منها مع اللغة، وما يتعارض معها. والمتأمل لكلام ابن مجاهد يستطيع رصد سبب الغلط أو توقعه، لكنّ أبا علي الفارسي صرح بالسبب مباشرة، وتمّ اختيار أبي علي الفارسي؛ لأنه عالم لغة ونحو، ولأنه تطرّق في كتابه "الحُجّة" لقراءات القراء السبعة الذين اختارهم ابن مجاهد، ولأنه تلميذ ابن مجاهد وناقل نسخة من كتابه. فجاء البحث ليدمج بين عالم قراءات وعالم نحو لتوضيح سبب الغلط، مع العلم أنّ ابن مجاهد كان ضليعاً في اللغة إلى جانب تعمقه في علم القراءات.

واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، إذ تابع قراءات الغلط عند ابن مجاهد في كتابه، وبين تخريج أبي علي الفارسي لها في كتاب "الحُجّة" وكان لفظ "الغلط" هو محور البحث، إذ تمّ إثبات لفظ "الغلط" ضمن نصّه في كتاب "السبعة في القراءات"، ثمّ تحليله



وتخريجه من "الحجة". وجاء البحث في مقدّمة، وتمهيد ومبحثين. وخاتمة، تَحَدَّثُ في التمهيد عن ابن مجاهد صاحب "كتاب السبعة في القراءات"، وأبي علي الفارسي مؤلّف "الحجة"، وَفُسِّمَتُ البحث إلى مبحثين: الأول: قراءات الغلط في الرواية ، والثاني : قراءات الغلط في مخالفة رسم المصحف ومخالفة قواعد العربية، وأُثْبِتُ في الخاتمة أهمّ النتائج الّتي توصّل إليها البحث.

التمهيد:

ألف ابنُ مجاهد أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي البغدادي (245هـ-324هـ)¹ " كتاب السبعة في القراءات " بعد ما سَمِعَ القراءات عن طريق السفر إلى مكة والمدينة والكوفة والبصرة ودمشق، فاختر قراءاتٍ سبعاً لقراء سبعة من بين عدد كبير من القراء والقراءات؛ فاختر من المدينة نافعاً، ومن مكة ابن كثير، ومن الكوفة عاصماً، وحمزة والكسائي، ومن البصرة أبا عمرو بن العلاء، ومن الشام عبد الله بن عامر²، فهؤلاء سبعة اختارهم من بين قراء كثر، ومع اختياره لم يُسْقِطْ رواية من سواهم، بل دعاها شاذّة، ولم يقتصر على هؤلاء السبعة تماشياً مع الحديث النبوي الشريف: (أنزل القرآن على سبعة أحرف)³،⁴ لأنّ هذه القراءات ليست بالأحرف السبعة التي في الحديث.⁵ واختار ابن مجاهد سبع قراءاتٍ، اعتبرها القراءات التي وقع الاتفاق عليها، وهي منسوبة لسبعة قراء، ولكل قارئ منهم سنده في روايته، وحجته فيما يقرأ، واختار قراءة السبعة من قراء الحجاز والعراق والشام ممن أتقن القراءة وتعلّم أصولها وقواعدها⁶ فكان علامةً في الرواية، والدراية بأمر القراءات وهو عالم لغة، لذلك لم تفته المسائل اللغوية من حيث الدقّة والمناقشة. فكان عالماً بالقراءة واللغة.

كان ابنُ مجاهد قد اعتمد على معايير في اختياره السبعة، وفي اعتماد صحة قراءاتهم؛ الأول: مطابقة رسم المصحف العثماني، والثاني: أن تكون صحيحة السند، حملها رواة موثوقون حتى زمن القارئ، والثالث موافقتها للعربية ولو بوجه -أي وجه⁷، وبذلك يكون قد أسس لمنهج واضح اعتمد عليه في كتاب السبعة في القراءات. وما لفت نظري في الكتاب تكراره للفظ "غلط" عند مناقشة بعض القراءات، وهي قراءات ذكرها السبعة، لكنّها فقدت شرطاً من الشروط، وقمت بتتبّع هذه القراءات مُتَعَقِّباً سبب رفض ابن مجاهد لتلك القراءات، و تعليقه عليها، لكن تأويله لم يكن كاملاً لكل القراءات، لذلك ارتأيت ذكر تأويله لهذه القراءات في نظر ابن مجاهد وعند أبي علي الفارسي في كتابه "الحجة" أئمة الأمصار بالحجاز والعراق



والشام الذين ذكرهم أبو بكر بن مجاهد- للوقوف على حقيقة الغلط عند الاثنين في هذه القراءات بالتحديد. وأبو علي الفارسي أبو الحسن بن عبد الغفار الفارسي (288-377هـ) مؤلف كتاب "الحُجَّة"⁸ ، ناقش هذه المسائل - مسائل الغلط- وبين ما قصده ابن مجاهد تصريحاً أو تلميحاً، وناقشها نحواً ، مُبَيِّناً رأيه فيها، وهذا ما سأبيّنه في هذه الدراسة المختصرة؛ حيث سأذكر نص ابن مجاهد، وما يدور في فلكه، ثمّ أبينُ توجيهه أبي علي الفارسي لقراءة الغلط.

المبحث الأول: الغلط في الرواية لُدني:

غلط ابن مجاهد قراءة عاصم (لُدني) في رواية أبي بكر لقوله تعالى: (قَدْ بَلَغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا)⁹ ، وهذا الغلط ناتج عن خلل في الرواية، والدليل على ذلك أنّ ابن مجاهد ذكر زيادة على هذه القراءة قراءتين لعاصم للآية: (لُدني وَلُدني). فابن مجاهد غلط فقط (لُدني)، وتعدد الروايات عن القارئ الواحد يثبتُ الخلل في الرواية والسند، وتحديدًا للكلمة الواحدة، يقول ابن مجاهد: "وروى أبو عُبيد عن الكسائي عن أبي بكر، عن عاصم في كتاب القراءات: (لُدني) بضمّ اللّام، وتسكين الدّال، وهو الغلط، وقال في كتاب المعاني الذي عمله إلى سورة طه، عن الكسائي، عن أبي بكر عن عاصم: (لُدني) مفتوحة اللام ساكنة الدّال. وقال حفص عن عاصم: (لُدني) مثل أبي عمرو وحمزة"¹⁰ ، وناقش أبو علي الفارسي هذه القراءة ، وأكّد الغلط في الرواية لا في اللّغة، يقول: "يشبه أن يكون التّغليط من أبي بكر أحمد في وجه الرواية، فأما من جهة اللغة ومقاييسها فهو صحيح، ألا ترى أن مثل "سَبُع وَعَضُد" إذا خُفّف، فتخفيفه على ضربين: أحدهما: أن تُحذف الضّمة، وتبقى فتحة الفاء على حالها، فيقال: "عَضُد"، والآخر: أن تُلقَى الحركة التي هي الضمة على الفاء، وتُحذف الفتحة، فيقال: عَضُد، فكَذلك "لُدُن" فَمُنّ ناحية اللغة تجوز قراءة (لُدني)، وهي صحيحة، ولكنّ تعدّد قراءة عاصم في الرواية عن أبي بكر وحفص عن عاصم. (لُدني) تتوافق مع قراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي"¹¹ دفع إلى الشك في الرواية وتغليطها، وقد وافق أبو علي ابن مجاهد على ذلك، وقد ذكر ابن منظور نصّاً عن أبي علي يُعَضد ذلك ، يقول: "... قال ابن بري: ذكر أبو علي في (لُدن) بالنون أربع لغات: لُدُن وَلُدُن، بإسكان الدّال، حذف الضّمة منها كحذفها من عَضُد، وَلُدُن بإلقاء ضّمة الدّال على اللّام، وَلُدُن بحذف الضّمة من الدّال، فلما التقى ساكنان فتحت الدّال لالتقاء الساكنين، ولم يذكر أبو علي تحريك النون بكسر ولا فتح فيمن أسكن الدّال"¹³ ، وإذا أفردت (لُدن) ففيها ثلاث لغات (لُدُن)، و(لُدُن)، و(لُدُن)، فهي صحيحة لغّةً، وخاطئة روايةً.¹⁴

سُخْرِيَا :



غلط ابن مجاهد قراءة عاصم (سُخْرِيَا) في رواية هبيرة عن حفص عن عاصم¹⁵ لقوله تعالى : (فَاتَّخَذُوا هُمْ سُخْرِيًا)¹⁶، حيثُ رُوِيَتْ بِالضَّمِّ، وهذا غلط في الرواية، وليس في اللغة، لقول ابن مجاهد: "والمعروف عن عاصم: "سُخْرِيَا" بكسر السّين، وقرأ نافع و حمزة والكسائي: (سُخْرِيَا) رفعا"¹⁷ فلو كانت في اللغة، لغلط قراءة نافع وحمزة والكسائي¹⁸، لكن القراءة المعروفة عند ابن مجاهد عن عاصم (سُخْرِيَا) وليس (سُخْرِيَا)، فهناك غلط في الرواية عن هبيرة، وليس في القراءة نفسها؛ لأنَّ أبا علي الفارسي علَّل قراءة (سُخْرِيَا)، مع أنَّها أضعفُ من الكسر، فقراءة الكسر أَرْجَحُ من قراءة الضَّمِّ؛ لأنَّ (سُخْرِيَا) من الهزء، والأكثر من الهزء كسر السّين فيما حكوه، والدلالة هنا من الاستهزاء، لكنَّ يجوزُ في الكلمة الكسر والضَّمُّ؛ يقال في الهزء سُخْرِيٌّ وَسُخْرِيٌّ، ومن السُّخْرَةِ فقط سُخْرِيٌّ¹⁹، والمعنى لا يقصد به الاستخدام، وإنما الاستهزاء، فالوجهان جائزان مع غلبة الكسر على الضَّمِّ في الهزء، وقد أشار الخليل على أنهما لغتان²⁰، لذا فالغلط في الرواية، وليس في اللغة، والمقصود في الآية الاستهزاء، لذلك وجه الكسر أَرْجَحُ من وجه الضَّمِّ.

لؤلؤاً:

غلط ابنُ مجاهد إحدى روايات أبي بكر عن عاصم قراءة (لؤلؤا) لقوله تعالى: (يُخَلَّوْنَ فِيهَا مِنْ أَسَاوِرَ مِنْ ذَهَبٍ وَلُؤْلُؤًا)²¹ والدليل على أنه غلطُ في الرواية أنَّ ابنَ مجاهد ذكر ثلاث روايات عن أبي بكر، وغلط واحدة، وذكر رواية حفص عن عاصم: "وقرأ نافع وعاصم في رواية أبي بكر هاهنا، وفي سورة الملائكة: (ولؤلؤاً) بالنصب، وعاصم في رواية يحيى عن أبي بكر: (ولؤلؤاً) بهمزة واحدة وهي الثانية، وروى المعلّى بن منصور عن أبي بكر، عن عاصم: (لؤلؤاً) يهمز الأولى، ولا يهمز الثانية، وهذا غلط. وحفص عن عاصم: (ولؤلؤاً) يهمزها وينصب"²².

فتعددت روايات أبي بكر عن عاصم، وهذا ديدنُ ابنِ مجاهد إذا كان الغلط في الرواية. يذكر طرقاً أخرى وأسانيد مختلفة للرواية الواحدة، وضميناً الرواية المخالفة هي الغلط كما رأينا، وذكر أبو علي الفارسي نقلاً عن ابن مجاهد: "ضد قول يحيى عن أبي بكر، وهذا غلط"²³ ويظهر لي أن ضد يحيى هي لؤلؤاً، وهذه العبارة الناقصة في كتاب السبعة توجي أن الغلط في الرواية لموازنة رواية يحيى عن أبي بكر برواية المعلّى بن منصور عن أبي بكر.

وأن قراءة (لؤلؤاً) تجوز في العربية، يقول أبو علي الفارسي: "فأما ما رواه معلّى عن أبي بكر عن عاصم (ولؤلؤ) (ولؤلؤاً) يهمز الأولى ولا يهمز الثانية، ضد قول يحيى، قال أحمد: هذا غلط، فالأشبه أنه يريد أنه غلط من طريق الرواية، ولا يمتنع في قياس العربية أن يهمز الأولى دون



الثانية والثانية دون الأولى، وأن يهزهما جميعاً²⁵ فرواية المعلّى عن أبي بكر تجوز في العربية، ولكنّ الغلط من طريق الرواية لا غير، وما يُعْضَدُ ذلك أيضاً قولُ ابن خالويه في هذه القراءة: "فإن كان خطأه من أجل الرواية سقط الكلام، وإن كان خطأه من أجل العربية. فإنّ العربية تحتملُ همزَهما، وترك الهمز فيهما، وهمز إحداهما، كلّ ذلك جائز، وأصل الهمز، وتركه تخفيف بالولو²⁶ فيجوز: لؤلؤاً، لؤلؤاً، لؤلؤاً، وإنّ ذكرَ ابن مجاهد الخطأ في (لؤلؤاً) بالنصب، وذكر أبو علي الفارسي (لؤلؤ) بالجر، فالوجهان جائزان؛ النصب عطفاً على موضع الجار والمجرور (من أساور)، والجر على العطف على (ذهب)..

وَيُخْلَدُ:

غلط ابن مجاهد رواية حسين الجعفي عن أبي عمرو (وَيُخْلَدُ) في قوله تعالى: (يُضَاعَفُ له العذاب يوم القيامة، وَيُخْلَدُ فيه مهاناً)²⁷ وهو غلط في الرواية لذكر ابن مجاهد قراءة أبي عمرو قبل رواية حسين الجعفي، يقول: "وقرأ نافع وأبو عمرو وحمزة والكسائي: (يُضَاعَفُ له .. وَيُخْلَدُ) جزماً وبالياء من (يُخْلَدُ) مفتوحة. وروى حسين الجعفي عن أبي عمرو (وَيُخْلَدُ) بضمّ الياء وفتح اللام وجزم الدال وهو غلط"²⁸، فذكر قراءة أبي عمرو في البداية، وتعليق الثانية يمكن أن يكون من طريق الرواية، وهذا لا يعني أنه لا تجوز قراءتان للقارئ الواحد، لكنّه طالما أثبت الأولى وغلط الثاني، ولم يذكر الراوي في الأولى، وذكر حسين الجعفي في الثانية دليل على غلط الرواية. وقد أشار أبو علي الفارسي إلى ذلك بقوله: "فإنّه يشبه أن يكون غلطه من طريق الرواية، وأمّا من جهة المعنى فلا يمتنع، فيكون المعنى خلد هو، وأخلده الله، ويكون (يُخْلَدُ) مثل يُكْرَمُ ويُعطى في أنّه مبني من أفعال، وقد يكون عطف فعلاً مبنياً للمفعول على مثله، إلا أنّ الرواية إذا لم تكن صحيحة لم يجز أن تُنسب إلى الذي تُروى عنه"²⁹، فهي من ناحية نحوية عطف فعل على فعل مبني للمجهول، وهو جائز³⁰، ومن ناحية المعنى لا مشكلة في الأمر، لذلك فالأقوى الغلط في الرواية.

(لا يحطمتكم):

غلط ابن مجاهد رواية عبيد عن أبي عمرو (لا يحطمتكم) لقوله تعالى: (ادخلوا مساكنكم لا يحطمتكم)³¹، وهي غلط من طريق الرواية؛ لأنّ ابن مجاهد اتبع الطريقة نفسها بذكر روايتين لقراءة أبي عمرو، يقول: "قرأ عبيد عن أبي عمرو: (لا يحطمتكم) ساكنة النون. وهو غلط، وقرأ الباقر: (لا يحطمتكم) مشددة النون. وروى اليزيدي وغيره عن أبي عمرو (لا يحطمتكم) مشددة"³²، فرواية اليزيدي وغيره صحيحة، ورواية عبيد عن أبي عمرو غلط، وأبو



علي الفارسي إنّ الغلط في الرواية لا في اللغة؛ لأنّ إيراد النون الخفيفة والثقيلة هنا يجوز" يريد أنه من طريق الرواية، إلا أنّه لا يتّجه في العربيّة، ووجه النون الخفيفة والشّديدة ها هنا حسان، ووجه الشّديدة في (لا يحطمنكم) أنّ الفاعلين كثرة ، فنُقِلَت العَيْنُ للدلالة على الكثيرة³³ وهي مناسبة للسياق القرآني أكثر من الخفيفة التي لا تنسجم مع الكثرة. وفي كلتا الحالتين، يجوز التّشديد والتّخفيف، والتخفيف ليس غلطاً في العربيّة، بل الأولى ألاّ يُتّجّه إليه.

يفعلون:

غلط ابن مجاهد رواية أبي عُبيد عن أهل المدينة (يفعلون) في قوله تعالى: (إِنَّهُ خَيْرٌ بِمَا تَفْعَلُونَ)³⁴ وهو غلط في الرواية- كما يبدو- من كلام ابن مجاهد، حيث أورد قراءة نافع بالتاء (تفعلون)، ثم ذكر رواية أبي عُبيد عن أهل المدينة، ونافع قارئ أهل المدينة: "وقرأ نافع وعاصم وحزمة و الكسائي: (بما تفعلون بالتاء). وروى أبو عُبيد عن أهل المدينة بالياء وهو غلط. وحدّثني عُبيد الله بن عليّ الهاشمي عن نصر بن عليّ عن أبيه عن أبان عن عاصم بالياء³⁵ يقول شوقي ضيف: "فأهل المدينة يقرؤون جميعاً مثل رواية نافع، لا يشدّ منهم أحد، وإذن فأبو عُبيد في روايته مُخطئٌ غير مُصيب"³⁶، وتخريجه صواب؛ لتصدر كلامه بقراءة نافع، وتخطئة رواية أبي عُبيد عن أهل المدينة، وهو غلط في الرواية وليس في العربيّة؛ لأنّ أبا علي الفارسي عدّ الوجهين صحيحين، ومقبولين عربيّة. يقول: "حُجّة من قال : (يفعلون) بالياء أنّ ذكر الغيبة قد تقدّم في قوله: (وَكُلُّ أَوْتَوْه دَاخِرِينَ)³⁷، وحُجّة التّاء أنّه خطاب للكافة، وقد يدخل الغيب في الخطاب ، ولا يدخل الخطاب في الغيبة"³⁸، وأصلاً قراءة الياء صحيحة؛ لأنّ ابن مجاهد صدّر كلامه بقراءة ابن كثير وأبي عمرو وابن عامر بالياء، فكيف تكون قراءة الياء عندهم صواب؟ وقراءة أبي عُبيد بالياء غلط؟ وبالتالي فالغلط في رواية أبي عُبيد عن أهل المدينة، وليس الغلط بالياء؛ لأنّ القراءتين جائزتان في العربيّة.

(الرّهّب):

غلط ابن مجاهد رواية هبيرة عن حفص عن عاصم:(الرّهّب) في قوله تعالى:(وَاضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ الرَّهْبِ)³⁹ بفتح الرّاء والهاء، وهو غلط في الرواية، لأنّ ابن مجاهد ذكر قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو (الرّهّب) ولم يغلطها، وكذلك ذكره لقراءة عاصم في رواية أبي بكر وابن عامر وحزمة والكسائي (الرّهّب)، وذكر الرواية عمرو بن الصّبّاح عن حفص عن عاصم (من الرّهّب) مفتوحة الرّاء مع تسكين الهاء⁴⁰، فذكره قراءتين عن عاصم (الرّهّب والرّهّب)،



وتَغْلِيظُ قراءة (الرَّهَبِ) يوحى بالغلط في الرواية؛ لأنها مشابهة لقراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو، ولم يغلطها، يقول: "وروى هُبيرة عن حفص عن عاصم من (الرَّهَبِ) بفتح الرّاء و الهاء وهو غلط، وروى عمرو بن الصباح عن حفص عن عاصم: (مَنْ الرَّهْبِ) مفتوحة الراء ساكنة الهاء ، وهو الصَّواب"⁴¹، فالغلط في الرواية عن حفص عن طريق هُبيرة ⁴²، والرَّهْبُ في اللغة الرَّهْبَةُ، وهو الخوف، وهذا يلائم المعنى، وهو تخريج أبي علي نقلاً عن أبي عبيدة ⁴³، "وقال أبو إسحق: من الرُّهْبِ. والرَّهْبُ إذا جزم الهاء ضمَّ الرّاء، وإذا حرك الهاء فتح الرّاء ومعناها واحد" ⁴⁴، وقال الخليل: "والرُّهْبُ -جزم- لغة في الرَّهْبِ؛ فالهَبُ ⁴⁵ والرُّهْبُ جائزتان في اللغة. (بضياء)

غلط ابنُ مجاهد قراءة ابن كثير كما قرأها على قُنبِل (بضياء) في قوله تعالى: (يَأْتِيَكُم بِضِيَاءٍ) ⁴⁶ وهو غلطٌ في الرواية؛ لأنَّ ابنَ مجاهد ذكر القراءة الصَّحيحة، يقول: "قرأ ابن كثير وحده (بضياء) بهمزتين، كذا قرأت على قنبل، وهو غلط، وروى البزي عن ابن فُلَيْح عن أصحابهما عن ابن كثير (بضياء) بهمزة واحدة وهو الصَّواب، وكذلك قرأ الباكون" ⁴⁷، فقراءة الهمزتين غلط، وورد ذلك في سورة يونس (ضياء) بدل (ضياء)، وهناك أشار إلى القراءة الصَّائبة: (ضياء) في الموقف نفسه ⁴⁸، ولم يُغلط تلك القراءة هناك ⁴⁹. وقد وجه أبو علي الفارسي قراءة (ضياء)، حيث يَعُدُّ (ضياء) جمع ضوء، وهو الأسوْغ، فمجيء الهمزة موضع العين هو من باب القلب، إذ قدم اللام التي هي الهمزة إلى موضع العين، (ض،ء،و)، تقديم الهمزة وتأخير الواو، فلما وقعت الواو بعد الألف الزائدة، قُلِبَتْ همزة ، كما في غلاء وشقاء، وهو جمع ضوء وليس مصدراً ⁵⁰، فهي عربية جائزة، لكنَّ الغلطَ في الرواية، وهذا ما أشار إليه. شوقي ضيف ⁵¹ وبدر الدين قهوجي وبشير جويجاتي ⁵².

(اللائي)

غلط ابنُ مجاهد قراءة (اللائي) في رواية ابن مخلد عن ابن أبي بزة عن ابن كثير لقوله تعالى: (اللائي تظَاهِرُونَ) ⁵³، وهو غلط في الرواية؛ وتحديدًا في رواية ابن مخلد؛ لأنَّ ابن مجاهد ذكر أنَّ رواية ابن بزة عن ابن كثير تشبه قراءة أبي عمرو (اللاء)، وروى عن ابن بزة رواية أخرى لم يغلطها، وكذلك لتعدد الطرق والروايات لقراءة ابن كثير، ولم يغلط إلا رواية ابن مخلد، يقول: "فقرأ ابن كثير ونافع (اللاء) ليس بعد الهمزة ياء، كذلك قرأت على قُنْبِل، وأخبرني إسحق الخزاعي عن ابن فُلَيْح عن أصحابه عن ابن كثير: (اللاء) يكسر، ولا يثبت الياء، مخففة بغير همز، ولا مدّ في كل القرآن، وكذلك قرأ أبو عمرو شيها بذلك، وحديثي مضر بن محمد عن



ابن أبي بزة عن أصحابه عن ابن كثير مثل أبي عمرو، بكسرة مختلصة ولا همز، وقال ابن مغلط عن ابن أبي بزة: (اللائي) مشددة مكسورة، وهو غلط⁵⁴.

وقد أجاز أبو علي الفارسي قراءة (اللاء) بحذف الياء، على الرغم من أن القياس (اللائي)،⁵⁵ وأشار إلى قراءة ابن كثير وأبي عمرو بقوله: "وقال بعض أصحاب أحمد، إن ابن كثير وأبا عمرو يقرآن: اللّاي بريد اللّاء همزة ليس بعدها ياء ، ثم يخفف همزة فتصير ياء ساكنة، وزعم أنه كذلك ضبط ، قال: وهو تخفيف إبدال على غير قياس، قال أبو علي: ومثل هذا البديل من الهمز لا يُقدّم عليه إلا بسمع."⁵⁶ فحتى قراءة ابن كثير وأبي عمرو (اللاي) بعيدة لغة، فكيف سيكون في مثل (اللائي)؟ إذ لم يُعلق على رواية ابن أبي بزة لغة.

(ءان كان)

غلط ابن مجاهد رواية أبي عبيد عن حمزة (ءان كان) في قوله تعالى: (أَن كَانَ ذَا مَالٍ)⁵⁷ وهو غلط عن طريق الرواية: لأن قراءة حمزة - كما رُوِيَتْ - همزتين، يقول: "وقرأ حمزة: (ءأن كان) همزتين، وروى أبو عبيد أن حمزة كان يقرأ (ءان كان) همزة ممدودة وهو غلط"⁵⁸، فقراءة حمزة المعتمدة الصّائبة همزتين، وقد أشار أبو علي الفارسي إلى ذلك - أعني الغلط في الرواية - يقول: "وأما قول أحمد فيما رواه أبو عبيد عن حمزة من قوله: (أن كان ذا مال) همزة ممدودة أنه غلط: فإنما هو تغليب فيما أظن من طريق الرواية، وليس من طريق العربية: لأن ذلك لا يمتنع، ويريد بالهمزة الممدودة همزة بعدها همزة مخففة، وليس هذا من مذهب حمزة: لأنه يحقق الهمزتين فلعله غلطه من هذا الوجه"⁵⁹، فتأويل الغلط جاء من أبي علي الفارسي من جانبين: الأول: لا تمتنع قراءة (أن كان) في العربية، والثاني: أن مذهب حمزة تحقيق الهمزتين كما في (أن كان)، وليس همزة ممدودة.

(وُذّا)

غلط ابن مجاهد رواية أبي الربيع عن عاصم ورواية محمد بن سعدان، عن عاصم (وُذّا) في قوله تعالى: (وَلَا تَذَرْنِ وُذّا)⁶⁰ وهو غلط في الرواية: لأن ابن مجاهد لم يغلط قراءة نافع (وُذّا)، وغلط روايتي أبي الربيع، ومحمد بن سعدان (وُذّا)؛ لأن رواية يحيى عن أبي بكر عن عاصم، وحفص عن عاصم (وُذّا)، فهي الرواية الصحيحة، يقول: "وروى أبو الربيع عن بُرايد عن أبي بكر عن عاصم: (وُذّا) مضمومة الواو، لم يروه غيره عن عاصم، وهو غلط ... وحدّثني المروزي عن محمد بن سعدان عن محمد بن المنذر عن يحيى بن آدم عن أبي بكر عن عاصم: أنه قرأ: (وُذّا) مضمومة مثل نافع، وهو غلط"⁶¹.



ولم يُشر أبو علي الفارسي إلى الغلط في الرواية. وإنما خرَجَ القراءَتين (وَدَا) و(وُدَا) بما سمع عن العرب، والوجهان صحيحان: يقول الشاعر:

فَحْيَاكَ وَدٌّ مِنْ هَذَاكَ لَفِيئَةٍ
(الطويل)

وَحُوصٌ بِأَعْلَى ذِي نَضَالِهِ هُجْدٍ⁶²

والوَدَّ: اسم صنم ، ونقل كلام أبي حسن: ضَمَّ أهلُ المدينة الواو، وعسى أن يكون لغة في اسم الصنم ، ونقل بيتاً للنابغة:

حِيَاكَ وَدٌّ فَإِنَّا لَا يَجِلُّ لَنَا
(البسيط)

فضل النساء، وإنَّ الدَّين قد عزم⁶³

الواو مضمومة ، قال أبو الحسن: وسمعتُ مَنْ يقول : إِنَّ الواو مفتوحة⁶⁴ ، فجائز (وُدَا) و(وَدَا) عربية، لكن الغلط في الرواية، وقال ابن منظور: "أكثر القراء قرأوا وَدَا، منهم أبو عمرو، وابن كثير، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وعاصم، ويعقوب الخضرمي، وقرأ نافع (وُدَا) بضم الواو، قال ابن سيده: وُودٌ وَوَدٌ صنم، وحكاه ابن دُرَيْد مفتوحاً لا غير، وقالوا: عبد وَدٌ يعنونه به، وُودٌ لغة في أد، وهو وَدٌ بن طابخه : التهذيب: الوُدُّ بالفتح، الضم.⁶⁵ وبهذا، فإنَّ الغالبية العظمى من مسائل هذا المبحث تجوز في العربية كما وضَّحها أبو علي الفارسي، ولكن الغلط في الرواية فقط.

المبحث الثاني: عدم موافقة العربية والرسم العثماني.
(أُنْبِئُهُمْ)

غلَطَ ابن مجاهد ما زعمه الأخفش الدَّمَشَقِيُّ عن ابن ذكوان بإسناده عن ابن عامر قراءة (أُنْبِئُهُمْ) في قوله تعالى: (قَالَ يَا أَدَمُ أَنْبِئُهُمْ بِأَسْمَائِهِمْ)⁶⁶ وهو غلط في العربية، مع أنَّ ابن مجاهد نقل رواية أحمد ابن محمد بن بكر (أُنْبِئُهُمْ)، وهو جائز في العربية مثل إليهم وعليهم، أمَّا قراءة ابن عامر (أُنْبِئُهُمْ) بالهمز، مع الكسرة فهي غير جائزة في العربية، يقول: "كلُّهم قرأ (أُنْبِئُهُمْ) بالهمز وضم الهاء إلا ما حدَّثني أحمد بن محمد بن بكر... عن ابن عامر: (أُنْبِئُهُمْ) بكسر الهاء، وينبغي أن تكون غير مهموزة؛ لأنَّه لا يجوز كسر الهاء مع الهمز. فتكون مثل عليهم وعليهم، وزعم الأخفش الدمشقي عن ابن ذكوان بإسناده... عن ابن عامر: (أُنْبِئُهُمْ) مهموزة مكسورة الهاء، وهو خطأ في العربية، إنما يجوز الكسر إذا ترك الهمزة، فيكون مثل عليهم وإليهم"⁶⁷.



فقراءة (أنبيهم) جائزة عربية، و(أنبيهم) غير جائزة من وجهة نظر ابن مجاهد. أما أبو علي الفارسي، فقد أجاز هذه القراءة بوجهين من القياس على ما سُمعَ عن العرب، أولهما: كسر الهاء في (أنبيهم) ناتجة عن طريق الإتياع لكسرة الباء، مع وجود حاجز السكون الذي يفصل بين المتحركين: الباء والهاء كما حكى أبو عثمان عن عيسى عن ابن أبي إسحق، هذا المُرء، ورأيت المُرء، ومررت بالمُرء، وكما نقل أبو زيد عن رجل من بكر بن وائل: أخذت هذا منه، ومئهما، وقال عنه: لم أضريه، ولم أضريهما⁶⁸، فكسر الهاء إتياعاً لكسر الراء، وبينهما حاجز السكون كما في أنبيهم.

وثانيهما: أنه لا يعتدّ بالحاجز الذي بين الكسرة والهاء لسكونها، فكأن الكسرة وليت الهاء، وطبعاً إذا كسر قبل الهاء كسرت هنا، كقولهم: هو ابن عبيّ دنيًا وقنيّة، ألا ترى أن الدنيا من الدنو وقنية من قنوة، فكما قلبوا الواو ياء دون الاكتراث للسكون، فكذلك في أنبيهم⁶⁹ فقراءة (أنبيهم) عند ابن مجاهد خطأ في العربية و(أنبيهم) صائبة، وعند أبي علي الفارسي القراءتان صحيحتان في العربية.

(فأزألهما)

غلط ابن مجاهد رواية أبي عبيد عن حمزة (فأزألهما) بالإمالة مع الألف في قوله تعالى: (فَأَزَلَّهُمَا الشَّيْطَانُ)⁷⁰، وهو غلط في الرواية، وفي منهج حمزة، فالأول: هناك دليل على أن قراءة الإمالة لم تكن صحيحة لذكر قراءة حمزة (فأزألهما) بألف خفيفة دون إمالة، يقول: "فقرأ حمزة وحده: (فأزألهما) بألف خفيفة، وقرأ الباقيون: (فأزألهما) مشددة بغير الألف، وروى أبو عبيد أن حمزة قرأ: (فأزألهما) بالإمالة مع الألف، وهذا غلط"⁷¹، وما يُعْضَدُ ذلك رأي شوقي ضيف في الغلط بأنه من طريق الرواية⁷²، فقراءة (فأزألهما) دون إمالة صحيحة عن حمزة وقراءة (فأزألهما) مع الإمالة عن رواية أبي عبيد غلط.

والثاني: الغلط في منهج حمزة أنه لا يميل في نحو هذا، يقول ابن خالويه: "فأما رواية أبي عبيد عن حمزة (فأزألهما) بالإمالة، فإنه غلط على حمزة؛ لأن من شرط حمزة أن يميل من نحو هذا ما كانت فاء الفعل مكسورة إذا ردها المتكلم إلى نفسه، نحو خاف وخفت.. وأما (فأزألهما) فإنك تقول: أزلت، فالزاي مفتوحة"⁷³، فإن قصد ابن مجاهد هذا الغلط، فهو كذلك، لكن أبا علي الفارسي لم يناقش هذه القراءة بالإمالة، وإنما ناقش قراءة حمزة (فأزألهما) وقراءة الباقيين: فأزألهما⁷⁴، فحجة حمزة في قراءته كما يرى أبو علي الفارسي أن قوله تعالى: (يَا



أَدَمُ اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ وَكُلَا مِنْهَا)⁷⁵، تأويله: اثبتا، فثبتا، فأزالهما الشيطان، فقابل
الثبات بالزوال، ولم يتطرق لموطن الخطأ هنا.⁷⁶
(فيكون)

غلط ابنُ مجاهد قراءة ابن عامر (فيكون) بالنصب في موضعين⁷⁷ في قوله تعالى: (كُنْ
فَيَكُونُ)⁷⁸ وهو غلطٌ في العربية، حيث لا يمكنُ نصب (فيكونُ) في قوله تعالى، وإنما رفعه،
يقول: " فقرأ ابنُ عامر وحده: (كن فيكونُ) بنصب النَّون، قال أبو بكر: وهو غلط، وقرأ
الباقون (فيكونُ) رفعاً".⁷⁹ وقال في سورة مريم: " قرأ ابن عامر وحده: (كُنْ فيكونُ) نصباً،
وهذا خطأ في العربية، وقرأ الباكون رفعاً".⁸⁰ وقد علَّل شوقي ضيف الغلط: لأنَّ كلمة
(فيكون) ليست جواباً ل (كن)، وإنما هي معطوفة على الفعل (يقول) في الآية نفسها،
(ويقول) مرفوع، فلذلك يجبُ أن يكونَ (فيكون) مرفوعاً، وعطف المنصوب على المرفوع
بعيد⁸¹، وهذا في كلتا الآيتين.

وقد علَّل أبو علي الفارسي منع النَّصب، فإن كان (كن) على لفظه لم يجوز أن تنصب
الفعل بعد الفاء بأنه جوابه، كما لم يجوز النصب في الفعل الذي تدخله الفاء بعد الإيجاب
نحو: آيتك فأحدثك، إلا في الشَّعر، أي مع الضرورة، وكذلك ما يدلُّ على امتناع النَّصب أنَّ
الجواب بالفاء مضارع للجزاء، ويدلُّ على ذلك أنه يؤول في المعنى إليه، ألا ترى أنَّ: اذهب
فأعطيتك معناه: إن تذهب أعطيتك، والأجود إنَّ ذهبْتَ أعطيتك، فلا يجوز: اذهب فتذهبْ:
لأنَّ المعنى يصير، إنَّ ذهبْتَ ذهبْتَ، وهذا لا يفيد، ولم يكن ما رُوي عن ابن عامر من نصبه
(فيكون) متجهاً⁸²

وقد حاول أبو علي الفارسي تخريج قراءة ابن عامر بنصب (فيكون) يقول: "إن اللفظ لما
كان على لفظ الأمر، وإن لم يكن المعنى عليه حَمَلَتْهُ على صورة اللفظ، فقد حَمَلَ أبو الحسن
نحو قوله: (قُلْ لِعِبَادِيَ الَّذِينَ آمَنُوا يُقِيمُوا الصَّلَاةَ)⁸³، ونحو ذلك من الآي، على أنه أُجْرِيَ
مجري جواب الأمر، وإن لم يكن جواباً له في الحقيقة، فذلك على قول ابن عامر يكون قوله:
(فيكون) بمنزلة جواب الأمر: ايتني. فأحدثك، لما كان على لفظه، وقد يكون اللفظ على شيء
والمعنى على غيره"⁸⁴، وأنت ترى الفرق بين ما هو في المعنى وما هو في اللفظ.

وختم حديثه بقوله: "وليس قول (كن) من قوله: (كُنْ فيكون) (أمرأ، ومن ثم أجمع
الناس على رفع (يكونُ)، ورفضوا فيه النصب، إلا ما رُوي عن ابن عامر، وهو من الضعف



بحيث رأيت، فالوجه في (يكون) الرفع⁸⁵. فالخلاصة بعد تحليله أنّ (فيكون) بالنصب غير مقبول في العربية.

(أؤتمن)

غلط ابن مجاهد حمزة وعاصمًا في رواية يحيى بن آدم، وحمزة في رواية خلف (أؤتمن) بهمزة وبرزع الألف، وأيضاً إشمام الهمزة الضمّ، في قوله تعالى: (فَلْيُؤَدِّ الَّذِي أُؤْتِمِنَ أَمَانَتَهُ)⁸⁶، وهذان غلطان: رفع الألف أو إشمام الهمزة الضمّ، وهو غلطٌ في العربية، يقول: "قرأ حمزة وعاصم في رواية يحيى بن آدم عن أبي بكر، وحفص عنه: (الذي أُؤْتِمِنَ) بهمزة ورفع الألف، ويشير إلى الهمزة بالضمّ، قال أبو بكر: وهذه الترجمة لا تجوز لغة أصلاً، وروى خلفٌ وغيره عن سليم عن حمزة: (الذي أُؤْتِمِنَ) يُشَمُّ الهمزة أيضاً الضمّ، وهذا خطأ لا يجوز إلا بتسكين الهمزة، وقرأ الباقون: (الذي أُؤْتِمِنَ) ساكنة الهمزة، وهو الصواب الذي لا يجوز غيره، الدالّ مكسورة، وبعدها همزة ساكنة بغير إشمام الضمّ"⁸⁷. ووضح أبو علي الفارسي سبب خلل هذه القراءة، وعدم جوازها، فإشمام الهمزة الضمّ لا يجوز إطلاقاً في مثل هذه القراءة، كون الهمزة فاء الفعل ساكنة، وقبلها همزة وصل مضمومة، ولا يجوز إشمام الهمزة الضمّ لما قبلها قياساً؛ لأنّ حركة ما قبل لم تُلَقْ على ما بعد في شيء علمناه،⁸⁸ وبالتالي فهذه القراءة حسب وجهي النظر: ابن مجاهد وأبي علي الفارسي خطأ في العربية لا تجوز.

(اقتدِه)

غلط ابن مجاهد قراءة ابن عامر بكسر الدال وإشمام الهاء كسرة (اقتدِه) في قوله تعالى: (فَيَهْدَاهُمْ اِقْتِدِه)⁸⁹، وقد علّل ذلك بقوله: "وقرأ ابن عامر: (فَيَهْدَاهُمْ اِقْتِدِه قُلْ) بكسر الدال، ويُشَمُّ الهاء الكسر من غير بلوغ ياء. وهذا غلط؛ لأنّ هذه الهاء هاء وقف لا تُعْرَبُ في حال من الأحوال، وإنّما تدخل لتبيّن بها حركة ما قبلها"⁹⁰، فهي هاء سكت ساكنة لا تُحَرِّك، وقد ناقش أبو علي الفارسي وجه القراءة العام في هذه الكلمة، فالهاء للوقف لاجتماع الكثرة، والجمهور على إثباتها؛ لأنّ هذه الهاء للوقف، جيء بها للوقف ولا تثبت عند الوصل⁹¹.

لكنه خرّج قراءة ابن عامر بأنّ الهاء في الآية ليست للوقف، وإنّما هي كناية عن المصدر، وحسن إضماره لذكر الفعل الدال عليه، يقول: "وقراءة ابن عامر بكسر الدال وإشمام الهاء الكسرة من غير بلوغ ياء ليس بغلط، وَوَجْهُهَا: أن تجعل الهاء كناية عن المصدر لا التي تلحق للوقف، وحسن إضماره لذكر الفعل الدال عليه ... وقياسه: إذا وقف عليه أن يقول (اقتدِه)، فيسكن هاء الضمير، كما تقول: اشتريه، في الوقف، وفي الوصل: اشتري يا هذا، واشتره



قبل⁹²، فالخلاف في الهاء كونها للسكت أم كناية عن المصدر، والرأي الغالب أنَّها للوقف، ولكنَّ أبا علي الفارسيَّ خرَّجها بأنَّها كناية عن المصدر، وكأنَّ التقدير: اقتدِ الاقتداء، قالها، كناية عن المصدر الذي دلَّ عليه الفعل.
(فُنُجِّي، فُنُجِّي)

غلط ابن مجاهد قراءة أبي عمرو في رواية نصر بن علي عن أبيه (فُنُجِّي) في قوله تعالى: (فُنُجِّي مَن نَّشَاءُ)⁹³، فهو غلط من جانبين، الأول: غلطٌ من طريق الرواية ؛ لأنَّ قراءة أبي عمرو (فُنُجِّي) والثاني: غلطٌ في العربيَّة؛ لأنَّ الأوَّل متحرك والثَّاني ساكن، ولا يتمُّ الإدغام بينهما، يقول: "وروى نصر بن علي عن أبيه ، عن أبي عمرو: (فُنُجِّي مَن نَّشَاءُ)، يدغم ، قال أبو بكر – ابن مجاهد:- وهذا غلطٌ في قوله يدغم ، ليس هذا موضعاً يُدغمُ فيه، إنَّما أراد أنَّها محذوفة النون الثانية في الكتاب –كتابة المصحف العثماني-، وهي في اللفظ بنونين: الأولى متحركة، والثانية ساكنة، ولا يجوز إدغام المتحرك في الساكن؛ لأنَّ النون الثانية ساكنة، والساكن لا يدغم فيه متحرك، وكذلك النون لا تدغم في الجيم، فمَنْ قال يدغم ، فهو غلط، ولكنها حذفت من الكتاب، أعني النون الثانية ؛ لأنَّها ساكنة، تخرجُ من الأنف، فحذفت من الكتاب، وهي في اللفظ مثبتة"⁹⁵، فالغلط للاشتباه بخط المصحف العثماني، فهي في الشَّكل صحيحة؛ لأنَّ النون واحدة في رسم المصحف، فوافقت رسم المصحف ظاهرياً، ولكنَّ النون الثانية ساكنة تظهرُ في النطق، ولا تظهر في الخط، فمَنْ أدغم فقد غلطَ.

وقد علَّل أبو علي الفارسي حذف النون الثانية في الخط ، كراهية اجتماع المثليين، وقوى ذلك أنَّه لا يجوز فيها إلاَّ الإخفاء، ولا يجوز فيها البيان، فذلك أشبه الإدغام؛ لأنَّ الإخفاء لا يتبين فيه الحرف المخفَّى، كذلك الإدغام لا يُبين فيه الحرف المدغم بيانه في غير الإدغام ، لذلك فحذف النون جائز في الخط،⁹⁶ فالتبس –كما يبدو –الإدغام بالإخفاء، واعتماد الرسم الظاهري أوقع أبا عمرو في هذه الإشكالية.

وفي السِّياق نفسه، غلط ابنُ مجاهد قراءة عاصم في رواية هبيرة عن حفص (فُنُجِّي)، وهذا غلط من طريق الرواية؛ لأنَّ قراءة عاصم: (فُنُجِّي) وكذلك غلط في العربيَّة، يقول: "وروى هبيرة عن حفص عن عاصم (فُنُجِّي) بنونين مضمومة وخفيفة، وهذا غلط"⁹⁸، يقول أبو علي الفارسي: "وروى هبيرة عن حفص عن عاصم بنونين، وفتح الباء، وهذا غلط من قول هبيرة⁹⁹، وبالموازنة بالتصين يؤكَّد ما ذهب إليه من أنَّه غلطٌ في الرواية، وكذلك غلط في العربيَّة، يقول أبو علي الفارسي: "وما رواه هبيرة عن حفص عن عاصم بنونين، وفتح الباء، فهو غلط- كما



قال أحمد بن موسى - من الراوي؛ لأنّه لا شيء ها هنا ينتصب به الياء من قوله:(فَنُنَجِّي) والنون الأولى للمضارعة ، فلا يجوز أن تنتصب من غير ناصب له¹⁰⁰، ففتح الياء في هذا الموضع لا يجوزُ عربيّةً؛ لعدم وجود ناصبٍ ظاهرٍ أو مضمّرٍ ينصبّها.
(ثمّ)

غلط ابنُ مجاهد روايةً خلف عن عُبيد عن شَيْل عن ابن كثير(ثمّ) في قوله تعالى:(ثُمَّ ائْتُوا صَفًّا)¹⁰¹ بكسر الميم بغير همزة، ثم يأتي بالياء التي بعدها تاء، يقول:" وروى خلف، عن عُبيد ، عن شَيْل عن ابن كثير:(ثُمَّ ائْتُوا) بكسر الميم بغير همز، ثم يأتي بالياء التي بعدها تاء، وهذا غلط:"¹⁰² بمعنى: ثمّ ايتوا هي الغلط، وقراءة الباقيين:(ثمّ ائتوا)¹⁰³ . وهذا غلطٌ من جانبين: الأول: من طريق الرواية؛ لأنّ ابن مجاهد ذكر أربع روايات عن ابن كثير غير رواية الغلط، وهي من طرق مختلفة، ثلاثٌ روايات: (ثمّ ايتوا) بفتح الميم مع الياء بعد الهمزة، ورابعة تشابه قراءة الباقيين:(ثمّ ائتوا) بفتح الميم مع الهمزة،¹⁰⁴ وعدّ الروايات الثلاث الأولى صائبة بقوله:" وهذا هو الصّواب"¹⁰⁵ زيادة على قراءة الباقيين.

والثاني : كسر الميم لا وجه له في العربيّة في (ثمّ)، وأنّ ابن كثير أثناء نطقه اتّبع الكتاب، فلفظ بالياء بعد فتحة الميم التي خلفت الهمزة، يقول ابن مجاهد:" وهذا غلط؛ لأنّه كسر الميم من (ثمّ) وجعلها بالفتح، ولا وجه لكسرها، وإنّما أراد ابنُ كثير أن يتبع الكتاب، فلفظ بالياء بعد فتحة الميم التي خلفت الهمزة "¹⁰⁶ ، فالياء بعد الهمزة مقبولة عن ابن مجاهد لكن كسر الميم هو الغلط .

وقد ذكر أبو علي الفارسي ما قاله ابنُ مجاهد، وأظنّ أنّه اكتفى بما قاله، لكنه علّق على قلب الهمزة ياء، والأولى في مثل هذه الحالة أن تقلب الهمزة ألفاً وليس ياء، يقول:" وإنّ كانت فتحةً قلبتها ألفاً إذا خففت الهمزة، فقلت: يا غلام أت، وإنّ شئت حققت الهمزة ، وعلى قياس قراءة ابن كثير: يا غلام يُت، فتقلبها ياء، ولا تقلبها ألفاً، والوجه ما عليه الجمهور والكثرة. وقد قال قوم فيما روى بعض البغداديين في (أتى يأتي): ت بكذا... وهذا على قياس مَنْ حَذَف الهمزة حذفاً من حيث كان حرف علّة، كما حذف من حُذِر، ومُرٌّ، وكُلٌّ، وليس ذلك بالكثير ولا المعروف، والوجه في الآية قراءة النّبال وغيره عن ابن كثير "¹⁰⁷ ، بمعنى (ثمّ ائتوا)، وهذا ما أشرت إليه من أن الغلط من طريق الرواية؛ أمّا الكسر في الميم، فهو غلط بين، وقلب الهمزة ياء من الخطأ الذي يُفَضَّلُ الابتعادُ عنه.

(ضيق)



غلط ابنُ مجاهد قراءة (في ضيق) عن نافع ابن كثير بكسر الضاد في قوله تعالى: (وَلَا تَكُنْ فِي ضَيْقٍ) ¹⁰⁸، يقول: "قرأ ابنُ كثير (في ضيق) بكسر الضاد، وروى خلف عن المسيبي عن نافع مثله، وروى أبو عبيد عن إسماعيل عنه: (في ضيق) وهو غلط" ¹⁰⁹، وقد وضح شوقي ضيف ذلك بقوله: "يريد أنّه غلطٌ في الرواية عن نافع؛ لأنّ كثرة أصحابه رَوَوْا عنه: (في ضَيْقٍ) بفتح الضاد مثل بقية القراء عدا ابن كثير" ¹¹⁰. بمعنى أنّ قراءة نافع، (ضَيْقٍ) غلط في الرواية، أمّا ابن كثير، فلم يُشِرْ ابن مجاهد وشوقي ضيف لنوع الغلط، فإنّ كان في الرواية، فمثله مثل نافع، وإن كان في العربية -حسب وجهة نظر ابن مجاهد- فقد خرّج أبو علي الفارسيّ بأنّه يجوز في اللغة، (ضَيْقٍ وضَيْقٍ)، ولم يتطرّق إلى الغلط في الرواية ¹¹¹.

(رَأَهُ)

غلط ابنُ مجاهد قراءة ابن كثير عن قُنْبُل (رَأَهُ) في قوله تعالى: (أَنْ رَأَاهُ اسْتَعْنَى) ¹¹² يقول: "قرأ ابن كثير فيما قرأت عن قُنْبُل: (أَنْ رَأَهُ) بغير ألف بعد الهمزة، وزن رَعَهُ، وهو غلط؛ لأنّ (رَءَاه) مثل رَعَاه مُمَالاً وغير ممال" ¹¹³، واختلف الباقون بين (رَءَاه) و(رَءَاه) و(رَءَاه) ¹¹⁴، فالغلط في قراءة (رَأَهُ)، لأنّ وزن (رَأَهُ) مثل رَعَهُ، والصواب أن تكون من (رَعَاه)، وهذا ما ذكره ابن مجاهد. وعلّق أبو علي الفارسيّ على قراءة ابن كثير، التي حذف فيها الألف، فالحذف لا يقاس -كما قيل- ولا سيما في نحو هذا... إنّ ذلك في القلة بحيث لا يُسَوِّغُ القياس عليه ¹¹⁵، فحذف الألف غير جائز في هذا الموضع، وهو بهذا وافق ابن مجاهد في تغليطه لابن كثير. تَعْتَدُونَهَا:

غلط ابنُ مجاهد قراءة ابن كثير في رواية ابن أبي بَرّة (تَعْتَدُونَهَا) في قوله تعالى: (مَنْ عَدَّ تَعْتَدُونَهَا) ¹¹⁶، يقول ابن مجاهد: "وقال لي قُنْبُل: كان ابن أبي بَرّة قد وَهَمَ في: (تَعْتَدُونَهَا) فكان يُخَفِّفُهَا، فقال لي القوّاس: صرّ إلى أبي الحسن، فقل له: ما هذه القراءة التي قرأتها؟ لا نعرفها، فصرت إليه، فقال: رجعت عنها، قال، وقد كان غلط أيضاً في ثلاثة مواضع، هذا أحدها، (وما هو بِمَيِّتٍ) ¹¹⁷ خفيفة، (وإذا العشار عَطِلَتْ) ¹¹⁸، فقراءة التّخفيف غلط، وأرى أنّه في الرواية لدلالة قوله: (وروى) القوّاس عن ابن كثير: (تَعْتَدُونَهَا) مشددة ¹²⁰. وقراءة التّخفيف لا وجه لها، يقول أبو علي الفارسيّ: "تَعْتَدُونَهَا: تفتعلون من العِدَّة، ولا وجه للتّخفيف في نحو: تَشْتَدُّونَهَا، تَرْتَدُّونَهَا من الشّدِّ والرّدِّ، ... وإن شئت جعلته افتعل من عدوت الشيء، إذا جاوزته، أي: ما لكم علميّ من وقتٍ عِدَّةٍ تلتزمكم أن تجاوزوا عَدَدَهُ، فلا



تنكحوا أختها، ولا أربعاً سواها حتى تنقضي العدة¹²¹، فالتخريج بتغيير معنى الفعل حتى تستقيم القراءة، مع أنه يميل لعدم جواز تخفيف تعذُّونها.

الخاتمة:

خُصَّ الباحث إلى عدة نتائج، أهمها:

1. ورد لفظ "الغلط" في كتاب: "السبعة في القراءات" لابن مجاهد (16) مرة، وورد ما يدور في فلكه مرتين: "وهو خطأ في العربية" و"هذا خطأ".
2. أشار ابن مجاهد لسبب الغلط إشارات عابرة، ولكنَّ أبا علي الفارسي توقَّف عندها في كتابه: "الحجة" أو علَّلها ووضَّحها كونه عالم نحو ولغة.
3. انحصرت مسائل الغلط في الرواية والعربية وعدم موافقة رسم المصحف في قراءات محدودة جداً نسبت لعاصم وأبي عمرو ونافع وحمزة وابن عامر وابن كثير.
4. مسائل الغلط في الرواية أقرها أبو علي، وهي مسائل تجوز في العربية في الغالبية العظمى.
5. مسائل الغلط في العربية وعدم موافقة رسم المصحف حلَّها أبو علي الفارسي في الحجة: فأجاز قسماً قليلاً منها في العربية، ووافق ابن مجاهد في أغلبها في أنها لا تجوز عربية بعد تحليله وتوضيحه.

قائمة المصادر والمراجع :

- (1) القرآن الكريم.
- (2) الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 2003.
- (3) الأنصاري (540هـ) أبو جعفر أحمد بن علي بن خلف، تحقيق: أحمد المؤيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، محمد علي بيضون، ط1، 1999.
- (4) البخاري، محمد إسماعيل أبو عبدالله الجعفي، صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ.
- (5) ابن الجزري (833) أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي، قدَّم له: علي محمد الضباع، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 2002.
- (6) الحطينة، ديوان الحطينة، شرح أبي سعيد السيرافي، دار صادر، بيروت، 1967.
- (7) حميتو، عبد الهادي بن عبد الله، اختلاف القراءات وأثره في التغيير واستنباط الأحكام، البحرين، ط1، 2010.
- (8) ابن خالويه (370هـ) أبو عبدالله الحسين بن أحمد الهمداني النحوي الشافعي،



- إعراب القراءات السبع وعللها، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة القاهرة، ط¹، 1992
- الحُجَّة في القراءات السبع، تحقيق: عبد العال سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، 1971
- (9) الرزاي، أبو الفضل عبد الرحمن بن أحمد بن حسن، معاني الأحرف السبعة، تحقيق: حسن ضياء الدين عمر، دار المعارف والأوقاف، قطر، ط¹، 2011
- (10) الزهراني، سامي بدر محمد، تعقيبات أبي علي الفارسي على آراء سيبيويه الصّرفية، جامعة أم القرى، السعودية، 432هـ
- (11) شعبان، مصطفى محمود حسنين، اعتراضات أبي علي الفارسي على النّحاة وأثرها في الخالفين، جامعة القاهرة، 2014
- (12) شلي، عبد الفتاح إسماعيل، أبو علي الفارسي: حياته ومكانته بين أئمة التفسير والعربية، وأثاره في القراءات والنحو، دار المطبوعات الحديثة، جدة، ط³، 1989
- (13) الشّيباني (241) أبو عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد، مسند الإمام أحمد، تحقيق: شعيب الأرنؤوط، وعادل مرشد، وآخرون، إشراف: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، ط¹، 2001.
- (14) العلاني، محمد، مقاييس ابن مجاهد في اختيار القراء السبعة، جامعة الزيتونة، تونس، د.ت.
- (15) العنزي، عبد العزيز عايش، منهجية ابن مجاهد بين توجيه القراءات وانتقادها، رسالة ماجستير، جامعة آل البيت.
- (16) أبو علي الفارسي، (377) الحسن بن عبد الغفار،
- الحُجَّة في علل القراءات السبع، تحقيق: علي النجدي ناصيف، وعبد الحليم النجار، وعبد الفتاح شلي، مراجعة: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط²، 1983
- الحُجَّة للقراء السبعة، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، دار المأمون للتراث، دمشق، ط²، 1993.
- (17) الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد (175هـ)، كتاب العين، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار مكتبة الهلال.
- (18) ابن مجاهد، كتاب السبعة في القراءات، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، ط².
- (19) محيسن، محمد سالم، الإرشادات الجلية في القراءات السبع من طريق الشاطبية، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1985.
- (20) ابن منظور، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري، لسان العرب، دار صادر، 2003.
- (21) النّابغة الذّبياني، ديوان النّابغة، صنعة ابن السّكيت، تحقيق: شكري فيصل، دار الفكر، ط²، 1990
- (22) الوراق، أبو الفرج محمد بن أبي يعقوب إسحق، كتاب الفهرست للنديم، تحقيق: رضا تجدد، طهران، 1971.
- الهوامش:



- ¹ تنظر: ترجمته: ابن مجاهد، السبعة في القراءات: 16 – 20، والوراق، كتاب الفهرست للنديم، 34، وعبد العزيز عايش العززي، منهجية ابن مجاهد بين توجيه القراءات وانتقاداتها، 1-24
- ² ينظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، 16-22، ومحمد العلاني، مقاييس ابن مجاهد في اختيار القراء السبعة، 200
- ³ البخاري، صحيح البخاري، 4991، 3219، وأحمد بن حنبل، مسند أحمد، 206/4، وأبو الفضل الرازي، معاني الأعراف السبعة: 214- 226، وابن الجزري، النشر في القراءات السبع 15-16، وحميتو، اختلاف القراءات وأثره في التفسير واستنباط الأحكام: 42- 45
- ⁴ ابن مجاهد السبعة، 21، وينظر، مقاييس ابن مجاهد، 198
- ⁵ ينظر: السبعة، 198 .
- ⁶ محمد العلاني، مقاييس ابن مجاهد، 201
- ⁷ ينظر: ابن مجاهد، السبعة في القراءات، 19، الحجة للقراء السبعة،
- ⁸ تنظر ترجمته: أبو علي الفارسي، 1/25- 44، وطبعة الحجة في علل القراءات السبع: 1-32، وأبو البركات الأنباري، نزهة الألباء في طبقات الأدباء، 274- 275، ومصطفى شعبان، اعتراضات أبي علي الفارسي على النحاة، 20-48، وعبد الفتاح إسماعيل شبلي، حياة أبي علي الفارسي ومؤلفاته، 466-575، وسامي بن محمد الزهراني، تعقيبات أبي علي الفارسي على آراء سيويه الصرفية، 20-29.
- ⁹ الكهف، 76
- ¹⁰ ابن مجاهد، السبعة، 396
- ¹¹ أبو علي الفارسي، الحجة، 5/162
- ¹² ينظر: ابن مجاهد، السبعة، 396
- ¹³ ينظر: ابن منظور، لسان العرب، 13/191، (لدى)
- ¹⁴ ينظر: ابن خالويه، الحجة في القراءات السبعة، 203
- ¹⁵ ينظر: ابن مجاهد السبعة: 448
- ¹⁶ المؤمنون: 110
- ¹⁷ ابن مجاهد، السبعة، 448
- ¹⁸ ينظر: محمد سالم محيسن، الإرشادات الجليلة في القراءات السبع من طريق الشاطبية، 322
- ¹⁹ ينظر: أبو علي الفارسي، الحجة، 5/303، وينظر: ابن منظور، لسان العرب، 7/145 (سخر)
- ²⁰ ينظر: الخليل، العين، 4/196
- ²¹ الحج: 23
- ²² ابن مجاهد السبعة، 435
- ²³ أبو علي الفارسي، الحجة، 5/267



- ²⁴ في السبعة في القراءات (ولؤلؤاً) بالنصب، وفي الحُجَّة للقراء السبع (ولؤلؤ) بالجر، وكلاهما جائز، ينظر: أبو علي الفارسي، الحُجَّة، 268/5
- ²⁵ ابن خالويه، إعراب القراءات السبع، 73/2
- ²⁶ ابن خالويه، إعراب القراءات السبع، 73/2، ومحمد سالم محيسن، الإرشادات الجلية في القراءات السبع من طريق الشاطبية، 311
- ²⁷ الفرقان: 69
- ²⁸ ابن مجاهد، السبعة، 467
- ²⁹ أبو علي الفارسي، الحُجَّة، 352/5
- ³⁰ ينظر، ابن خالويه، الحُجَّة في القراءات السبع: 241
- ³¹ النمل، 18
- ³² ابن مجاهد، السبعة، 479
- ³³ أبو علي الفارسي، الحُجَّة، 381-380/5
- ³⁴ النمل: 88
- ³⁵ ابن مجاهد، السبعة، 487
- ³⁶ ينظر: ابن مجاهد، السبعة، تقديم شوقي ضيف، 29
- ³⁷ النمل: 87
- ³⁸ أبو علي الفارسي، الحُجَّة، 408/5
- ³⁹ القصص: 32
- ⁴⁰ ينظر: ابن مجاهد، السبع، 493
- ⁴¹ ينظر: ابن مجاهد، السبع، 493
- ⁴² ينظر: ابن مجاهد، السبعة، الحاشية، 493
- ⁴³ ينظر: أبو علي الفارسي، الحُجَّة، 414-415/5
- ⁴⁴ ينظر: ابن منظور، لسان العرب، 241/6 (رهب)
- ⁴⁵ ينظر: الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين، 47/4، وابن خالويه، الحُجَّة في القراءات السبع، 252
- ⁴⁶ القصص: 71
- ⁴⁷ ابن مجاهد، السبعة، 495
- ⁴⁸ ابن مجاهد، السبعة، 323
- ⁴⁹ في تحقيق شوقي ضيف لم يذكر الغلط، ينظر: ابن مجاهد، السبعة، 323، لكنَّ أبا علي الفارسي عندما ذكر كلام ابن مجاهد ذكر عبارة "كذا قرأت على قُنبِل، وهو غلط"، أبو علي الفارسي، الحُجَّة، 229/4، وهذه العبارة غير موجودة في تحقيق شوقي ضيف في سورة يونس.
- ⁵⁰ ينظر: أبو علي الفارسي، الحُجَّة، 258-259/4



- ⁵¹ ينظر: ابن مجاهد، السبعة، الحاشية، 495.
- ⁵² ينظر: أبو علي الفارسي ، الحُجَّة 5/495 ، ومحمد سالم محيسن، الإرشادات الجلية في القراءات السبع من طريق الشاطبية، 359
- ⁵³ الأحزاب: 4
- ⁵⁴ ابن مجاهد، السبعة، 518
- ⁵⁵ ينظر: أبو علي الفارسي، الحُجَّة، 5/466
- ⁵⁶ أبو علي الفارسي، الحُجَّة، 5/467
- ⁵⁷ القلم: 14
- ⁵⁸ ابن مجاهد، السبعة، 646
- ⁵⁹ أبو علي الفارسي، الحُجَّة، 6/311
- ⁶⁰ نوح: 23
- ⁶¹ ابن مجاهد، السبعة، 653
- ⁶² الحطيئة، الديوان، 47
- ⁶³ النابغة الذبياني، الديوان: 106
- ⁶⁴ ينظر، أبو علي الفارسي، الحُجَّة 6/327-328.
- ⁶⁵ ابن منظور، لسان العرب، 15/177، (ودد)
- ⁶⁶ البقرة: 33
- ⁶⁷ ابن مجاهد، السبعة، 154
- ⁶⁸ ينظر، أبو علي الفارسي، الحُجَّة، 2/11
- ⁶⁹ ينظر، أبو علي الفارسي، الحُجَّة، 2/12
- ⁷⁰ البقرة: 36
- ⁷¹ ابن مجاهد، السبعة، 154
- ⁷² ينظر: ابن مجاهد، السبعة، الحاشية، 154، وأبو جعفر الأنصاري، الإقناع في القراءات السبع، 373
- ⁷³ ابن خالويه، إعراب القراءات السبعة، 82/1
- ⁷⁴ ينظر: أبو علي الفارسي، 2/15-18.
- ⁷⁵ البقرة: 35
- ⁷⁶ ينظر: أبو علي الفارسي، الحُجَّة، 2/15.
- ⁷⁷ ينظر: ابن مجاهد، السبعة، 169-409، وأبو جعفر الأنصاري، الإقناع في القراءات السبع، 376
- ⁷⁸ البقرة: 117، مريم: 35
- ⁷⁹ ابن مجاهد، السبعة، 169
- ⁸⁰ السابق، 409 ، وينظر: ابن الجزري، النشر، 166



- ⁸¹ ابن مجاهد، السبعة، الحاشية، 409 ، وينظر: أبو علي الفارسي، الحُجَّة، 207/2
- ⁸² ينظر: أبو علي الفارسي، الحُجَّة، 206-205/2
- ⁸³ إبراهيم: 31
- ⁸⁴ أبو علي الفارسي، الحُجَّة، 206/2
- ⁸⁵ أبو علي الفارسي، الحُجَّة، 207-206/ 2
- ⁸⁶ البقرة: 283
- ⁸⁷ ابن مجاهد، السبعة، 194.
- ⁸⁸ ينظر: أبو علي الفارسي، الحُجَّة، 451-450/2
- ⁸⁹ البقرة: 90
- ⁹⁰ ابن مجاهد، السبعة، 262.
- ⁹¹ ينظر: أبو علي الفارسي، الحُجَّة، 351/3
- ⁹² أبو علي الفارسي- الحُجَّة، 353-352/3
- ⁹³ يوسف: 110
- ⁹⁴ ابن مجاهد، السبعة، 352
- ⁹⁵ ابن مجاهد، السبعة، 535.
- ⁹⁶ ينظر: أبو علي الفارسي، الحُجَّة، 446/4
- ⁹⁷ ينظر: ابن مجاهد، السبعة، 352.
- ⁹⁸ ابن مجاهد، السبعة، 352.
- ⁹⁹ ينظر: أبو علي الفارسي، الحُجَّة، 445/4
- ¹⁰⁰ ينظر: أبو علي الفارسي- الحُجَّة، 446/4
- ¹⁰¹ طه: 64
- ¹⁰² ابن مجاهد، السبعة، 420.
- ¹⁰³ ينظر: السابق، 420.
- ¹⁰⁴ ينظر: السابق، 420.
- ¹⁰⁵ ينظر: السابق، 420.
- ¹⁰⁶ ينظر: السابق، 420.
- ¹⁰⁷ أبو علي الفارسي، الحُجَّة، 234/5.
- ¹⁰⁸ النمل: 70
- ¹⁰⁹ ابن مجاهد، السبعة، 485.
- ¹¹⁰ ابن مجاهد، السبعة، 28.
- ¹¹¹ ينظر: أبو علي الفارسي، الحُجَّة، 403/5 وينظر: كتاب العين، الخليل، 186/5.



¹¹² العلق: 7

¹¹³ ابن مجاهد، السبعة، 692

¹¹⁴ ينظر: السابق، 692

¹¹⁵ ينظر أبو علي الفارسي، الحُجَّة، 423-425/6

¹¹⁶ الأحزاب: 49

¹¹⁷ ابن مجاهد، السبعة، 522-523

¹¹⁸ إبراهيم: 17

¹¹⁹ التكوير: 4، وينظر: ابن مجاهد، السبعة، 673

¹²⁰ ينظر: السابق، 522

¹²¹ أبو علي الفارسي، الحُجَّة-5/478